وزير الزراعة يشيد بالدعم الياباني لليمن

■،،صنعاء/ سبأ

ناقشت لجنة تسيير المعونة اليابانية في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور آلية توزيع الحراثات المتبقية والتي لم يتم توزيعها على المستفيدين من الجمعيات والمزارعين في إطار المعونة اليابانية.

وفي الإجتماع أكد وزير الزراعة والري أهمية الاستفادة من المعونة اليابانية والتي تركز على توفير المعدات والمستلزمات الزراعية كالحراثات والحصادات ودورها في دعم قطاع الزراعي في اليمن وتعزيز دوره في الأمن الغذائي .

وشدد الوزير مجور على ضرورة العمل بروح الفريق الواحد لتذليل الصعوبات التي تواجه الأنشطة الزراعية المختلفة من أجل النهوض بقطاع الزراعة باعتباره من القطاعات الحيوية.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم ووكيل الوزارة لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة ومدير المعونة اليابانية المهندس جمال السياري وعدد من المسئولين.

تحصيل ٧٣٧ مليون ريال من الموارد المالية بالمحويت

■،،المحويت /سبأ

استعرض المكتب التنفيذي بمحافظة المحويت في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ احمد علي محسن تقرير الموارد المالية للسلطة المحلية بالمحافظة للعام المالي ٢٠١١م، والمقدم من مدير عام الإدارة العامة للموارد المالية عبد الكريم الكردي.

وأوضح التقرير أن إجمالي عام الموارد المالية للمحافظة خلال العام ٢٠١١م بلغ ٧٣٧ مليوناً و ٢٥٤ ألف ريال، منها أجمالي عام الموارد المحلية ١٨٦ مليوناً و ٩ آلاف ريال والموارد المشتركة ١١ مليوناً و٣٧٥ ألف ريال، بينما بلغ مقدار حصة المحافظة من الموارد العامة المشتركة بمبلغ ٢٨١ مليوناً و ١٥٧ ألف ريال ومقدار الدعم المركزي المعزز به لصالح محليات المديريات مبلغ ١٥٢ مليوناً و٧١١ ألف ريال .

وأشار التقرير إلى الصعوبات التي اعترضت سير التحصيل الإيرادي لمختلف أنواع ألاوعيه الايرادية المحلية والمشتركة والموارد العامة والجهود المبذولة في سبيل تطوير مستوى التحصيل بمختلف أنواعه.

وكلف الاجتماع المجالس المحلية بالمديريات وفروع المكاتب التنفيذية بمتابعة مهام التحصيل والتوريد الإيرادي لأوعية الدخل العام لمختلف أنواع الإيرادات المحلية لدعم جهود التنمية المحلية بالمديريات.

وكان الاجتماع قد استعرض تقارير تقييمية للمكاتب التنفيذية والخدمية سلمت تقاريرها السنوية إلى الإدارة العامة للسكرتارية الفنية بالمحافظة للعام ٢٠١١م.

تنفيذ ٦٤ مشروعاً خدمياً بحجة

■،،حجة/سبأ

استعرض اجتماع موسع أمس بمحافظة حجة برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة أمين القدمي المشاريع المنفذة من قبل مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع السلطة المحلية خلال العام الماضي والتي بلغت ٦٤ مشروعاً.

ووقف الاجتماع الذي ضم مدراء عموم المكاتب التنفيذية المعنية امام الملاحظات الفنية والاشكالات التي واجهت تنفيذ تلك المشاريع، والحلول المناسبة لتجاوزها.

واستعرض الاجتماع المقترحات المقدمة للمشاريع التي يمكن تنفيذها خلال العام الجاري والملاحظات الخاصة التي يجب مراعاتها عند وضع الدراسات الأولية إضافة إلى تنفيذ المشاريع وفقا للتصاميم والفترة الزمنية المحددة.

وأكد أمين عام المجلس المحلي على أهمية اضطلاع الجميع بمسؤولياتهم تجاه العملية التنموية بالمحافظة والتي لازالت تعاني من نقص في كثير من جوانب البنية التحتية، والتي تتطلب مزيداً من الجهود في سبيل توفير هذه الخدمات للمواطنين..مشيداً بالدور الذي يقوم به مكتب التخطيط في تنسيق الجهود بين المكاتب التنفيذية.

وزير المياه يؤكد على الشراكة الفاعلة لحماية البيئة

■،، عدن/سبأ

أقرت لجنة تسيير مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية "المرحلة الثانية" في إجتماعها أمس بمحافظة عدن برئاسة وزير المياه والبيئة الأخ عبدالسلام رزاز خطة عمل المشروع للعام الحالي ٢٠١٢م.

واستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل محافظة عدن وحيد علي رشيد التقدم الذي أحرزه المشروع خلال العام المنصرم ٢٠١١م.

كما تناولت اللجنة عدداً من المواضيع المتعلقة بخططها ومهام عملها المستقبلية وكذا ما تضمنته خطة عملها للعام ٢٠١٢م في جانب الإدارة المحلية للمناطق المحمية وترتيب الأولويات لحماية المناطق وتقييم الوضع والحماية البيئية، وإنجاز كتيب حول النباتات بالإضافة إلى إعداد خرائط للمحميات والقيام بمسح النباتات في المنطقة الساحلية الغربية.

وفي الاجتماع أكد وزير المياه أهمية تذليل الصعوبات التي تواجه المشروع لتحقيق الأهداف المنشودة والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان ديمومتها.

وأشاد الوزير بالدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في حماية البيئة اليمنية خاصة فيما يتعلق بالإعلان عن عدد من المحميات الطبيعية والإسهام في تنميتها خاصة في محمية الأراضي الرطبة ومحمية برع بالحديدة ومحمية حوف الطبيعية بالمهرة.

وأشار إلى أن مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المرحلة الثانية استطاع أن يحقق قفزات برغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد ..منوها بأهمية التعاون والشراكة الحقيقية والفاعلة لتعزيز مبدأ حماية البيئة.

وأضاف وزير المياه والبيئة: إنه وبحسب الدراسات التي قام بها المشروع والمعنية بتحليل الثغرات الخاصة بالمحميات الطبيعية فإن هناك أكثر من ٥٠ موقعا حساسا وحيويا بحاجة للحماية السريعة.. مشددا على أهمية تحديد أولويات العمل وجدولة المناطق التي هي بحاجة إلى حماية.

من جانبه أشار نائب المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي محمد الناصري إلى أن البرنامج عمل مع الوزارة منذ أكثر من ٢٠ عاما مضت تم خلالها تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية.. مؤكدا حرص البرنامج على مواصلة تقديم دعمه ومساعدته لليمن في جهودها المتعلقة بحماية المواقع البيئية.

حضر الاجتماع رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة محمود شديوة ورئيس فريق وحدة الفقر والتنمية فؤاد علي ومدير عام حماية البيئة بعدن فيصل الثعلبي.

تصدير ١٠٦ شحنات من الغاز الطبيعي المسال خلال عام ٢٠١١م

■،،الثورة / قاسم الشاوش

اكدت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال انها نجحت في تصدير ١٠٦ شحنات من الغاز الطبيعي المسال في العام ٢٠١١م، ما يعني وفاءها بنسبة ١٠٠٪ بالتزاماتها تجاه المشترين.

وأوضحت الشركة في بيان لها تلقت (الثورة) نسخة منه أمس أن ٦٠٪ من شحنات الغاز الطبيعي المسال تم تصديرها إلى السوق الآسيوية، و٢٥٪ إلى السوق الأمريكية، و١٥٪ إلى أسواق أوروبا.

وأشارت الشركة في بيانها إلى أن عائدات تحويل شحنات الغاز الطبيعي المسال أسهمت في زيادة العائد الكلي بنسبة تصل إلى ٤٠٪.

وقالت الشركة أن العام ٢٠١٢م بدأ بمؤشر قوي لاستقرار العمل وان الشركة ملتزمة بالحفاظ على مستوى عالٍ من الأمن، وتسليم كميات الغاز المتعاقد عليها سنوياً وتحقيق أعلى قدر من العائدات عن طريق إعادة توجيه شحنات الغاز إلى السوق الآسيوية.

يذكر بأن أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال كانت قد غادرت ميناء بلحاف في الـ٧ نوفمبر ٢٠٠٩م وتبع ذلك تصدير أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من خط الإنتاج في الأول من أبريل ٢٠١٠م. وبذلك يكون العام ٢٠١١م العام الأول من التشغيل بالقدرة الإنتاجية الكاملة لمحطة التسيل ميناء بلحاف ..

وفي منتصف شهر أكتوبر ٢٠١١م تعرض أنبوب الغاز التابع للشركة لعمل تخريبي وتمت إعادة إصلاحه بشكل سريع مما ساعد على التسليم الكامل لشحنات الغاز المتعاقد عليها سنوياً .

وقال السيد فرانسوا رافان، مدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال " مصداقيتنا كمصدر للغاز الطبيعي المسال واليمن سمعةً عالميةً جيدة. ونتطلع للاستفادة من هذا المستوى من الصداقية في الحصول، بمنتهى الشفافية، على أعلى قدر من العائدات في العام ٢٠١٢م وفي الأعوام القادمة."

مناقشة آلية توفير المشتقات النفطية لمحافظة البيضاء

■،،البيضاء/سبأ

ناقش اجتماع موسع بمحافظة البيضاء برئاسة وكيل المحافظة حسين عبدروس الحميقاني أمس آلية توفير المشتقات النفطية في المحطات البترولية والالتزام بالأسعار المحددة من شركة النفط اليمنية.

وخلال الاجتماع الذي ضم مالكي محطات الوقود ومكتب الصناعة والتجارة جرى استعراض متابعة تأسيس مقر لشركة النفط وفتح فرع للشركة بالمحافظة على ضوء المتطلبات المتكررة بهذا الخصوص.

وفي الاجتماع أكد الوكيل الحميقاني ضرورة أن يتولى مكتب فرع الشركة مهام توزيع مخصصات المحافظة من المشتقات النفطية والإشراف على بيعها بما يضمن استمرارية تدفقها للمحافظة والرقابة عليها من قبل المجلس المحلي وعدم التلاعب بأسعارها.

وأشار إلى أهمية تضافر الجهود ومساعدة مالكي المحطات لعدم تدفق المشتقات النفطية إلى السوق السوداء وبيعها بالمحطات لما من شأنه رفع المعاناة عن أبناء المحافظة جراء نقص المشتقات النفطية والتخلص من الطوابير التي تشهدها محطات الوقود.

وبين المجتمعون أسباب البعد الجغرافي لعدم حصول محطات البترول على نصيبها من المشتقات النفطية حسب الاحتياج ما أدى إلى عجز كبير فيها.

مجلس سيدات الأعمال يختتم دورة إدارة الأزمات والدفاع عن الشركات

■،،صنعاء/ سبأ

اختتمت بصنعاء أمس الدورة التدريبية الخاصة بتدريب سيدات الأعمال على إدارة الأزمات والدفاع عن الشركات بمشاركة ١٢ سيدة أعمال يمنية.

وتلقت المشاركات خلال خمسة أيام معارف ومهارات حول إدارة الأزمات والمشاكل التي تواجه الشركات والأعمال وكيفية اتخاذ القرار الفعال حيال تلك الأزمات والمشاكل إضافة إلى تزويدهن بمهارات الممارسة الإدارية الفعالة في مختلف الظروف.

وفي حفل تكريم المشاركات أشادت رئيس مجلس سيدات الأعمال اليمنيات الدكتورة فوزية ناشر بالتزام المشاركات بالدورة وحرصهن على إنجاحها بفاعلية.

وأشارت إلى أن المجلس سيقيم مساء اليوم الخميس أمسية خاصة لسيدات الأعمال بعنوان آراك في القمة تتناول العديد من قصص النجاح المشهورة في جانب الأعمال على المستوى العربي ولإقليمي والدولي وطريقة تفكيرها وإدارتها للمشاريع الخاصة بها.

رأي اقتصادي

خفض معدل الضريبة.. حافز للاستثمار

م / خالد عبدالله محمد قشاشه

■،،إن سعي الحكومة اليمنية المتواصل في إعطاء مجال الاستثمار الرعاية الكاملة والدفع به إلى الأمام وتقديم كافة التسهيلات للمشاريع الاستثمارية وخاصة التسهيلات الضريبية والجمركية فقد بدا ذلك جلياً من خلال قيام الحكومة بتحسين وتطوير بعض القوانين واللوائح التنفيذية بما تتوافق مع التطورات المحلية والدولية والتي من شانها دعم الإقتصاد اليمني و والدفع به إلى مستوى أفضل مما كان عليه بما يضمن استمرار عجلة التنمية في جميع المجالات فعندما نتكلم عن قانون ضرائب الدخل الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م لا بد لنا أن نذكر الجميع بأنه اشتمل على عدة مزايا أهمها خفض معدلات الضريبة لمعظم أنواع الضرائب المختلفة بنسب عالية عن ما كان معمول به في القانون السابق كل ذلك بهدف جلب الاستثمارات والحد من الفساد ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي ولأننا بصدد الحديث عن المجال الإستثماري في الوطن فإننا سنكتفي الآن بسرد أهم ميزة وهي خفض معدل نسبة الضريبة حيث وقد أصبحت نسبة ضريبة الأرباح الحالية على المنشات والمشاريع الاستثمارية وفقاً للقانون الجديد (١٥٪) بدلاً عن نسبة (٣٥٪) المحددة في القانون السابق أي أن نسبة التخفيض في معدل الضريبة يساوي تقريباً (٥٧ ٪) وهذا يعني ان المشاريع الإستثمارية التي ستخضع لقانون ضرائب الدخل الجديد سوف تستفيد من النسبة الفعلية المخفضة في ضريبة الأرباح التي تصل نسبتها الفعلية تقريباً إلى (٤١٪) مما كان معمول به في القانون السابق لذلك فإننا نقول لجميع المستثمرين في الداخل والخارج الآن يمكنكم الإستثمار في اليمن حيث ويوجد فيها فرص استثمارية بحوافز ضريبية مغرية أكثر من السابق قد لا نجدها في أي دولة أخرى وهذا الحافز الضريبي الاستثماري الممنوح للمشاريع الاستثمارية ما هو إلا تاكيد من الحكومة اليمنية في سعيها لتهيئة المناخ المناسب وإتاحة الفرصة للمستثمرين بالإستثمار في اليمن بما يكفل لهم حقوقهم وواجباتهم وفقاً لقوانين الجمهورية اليمنية وفيما يلي نوضح نص المادة رقم (٦٤) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م المتعلق بالمشاريع الاستثمارية كما يلي.

مادة (٦٤): معدل الضريبة للمنشات والمشاريع الاستثمارية:

أ) استثناءً من أحكام المادتين (٦٢، ٦٣) من هذا القانون ، تستوفى الضريبة على الدخل الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بمعدل ١٥٪ دون تنزيل حد الإعفاء من دخل المنشات أو المشاريع الاستثمارية ، وفقاً للشروط التالية:

١- أن لا يقل رأس المال المستثمر عن ما يعادل ثلاثة ملايين دولار أمريكي ولا يقل عدد العمالة المستخدمة فعلاً في المنشاة أو المشروع عن مائة عامل.

٢- أن تكون المنشاة أو المشروع ملتزماً بمسك حسابات منتظمة، وملتزماً بتقديم الإقرار الضريبي معمداً من محاسب قانوني وفقاً لأحكام هذا القانون .

٣- يجب أن يستمر المشروع في نشاطه الاستثماري المرخص له بمزاولته من الجهة المختصة ، بحيث ترتبط الاستفادة من أحكام هذه المادة باستمرار المشروع أو المنشاة في ذات النشاط.

٤- يجب أن تكون المنشاة أو المشروع مسدداً وبصورة منتظمة لضريبة المرتبات والأجور عن كافة العمالة لديه بموجب إقرارات شهرية وفقاً للأحكام المبينة في هذا القانون.

ب) تحدد المشاريع الاستثمارية الخاضعة للضريبة بمعدل ١٥٪ على سبيل الحصر بالمشاريع أو القطاعات أو الأنشطة التالية :

١- مشروعات البنية الأساسية للطاقة والطاقة الكهربائية ومياه الشرب والصرف الصحي والطرقات.

٢- مشروعات النقل البري والبحري والجوي .

٣- مشروعات التنمية الصحية والمستشفيات .

٤- مشروعات إنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية .

٥- مشروعات الفندقة والمدن السياحية وأماكن الترفيه للأطفال .

٦-مشروعات التنمية الصناعية والزراعية الإنتاجية، فيما عدا المشاريع والقطاعات والأنشطة المشار إليها في الفقرة (ج) من هذه المادة.

ج) لا يسري معدل الضريبة بنسبة ١٥٪ المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على أي من المشاريع أو القطاعات أو الأنشطة التي لم ترد ولم يتم تسميتها ضمن المشاريع المحصورة في الفقرة (ب) من هذه المادة، ويشمل عدم الخضوع لمعدل الضريبة بالنسبة المذكورة ما يلي :

١- المشروعات العاملة في مجال النفط والغاز ونشاط التعدين.

٢-المشروعات المنفذة بموجب اتفاقيات خاصة مبرمة مع الحكومة اليمنية بما في ذلك الشركات ذوات الامتياز بجميع أنواعها المقيمة وغير المقيمة.

٣- القطاعين العام والمختلط .

٤- صناعة الأسلحة والمواد التدميرية.

٥- صناعات السجائر والتبغ والصناعات التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة والصحة .

٦- المؤسسات والمنشات المالية وأعمال المصارف والبنوك بمختلف مسمياتها وكافة الخدمات المالية والمصرفية وما يرتبط بها وخدمات التامين .

٧- تجارة الاستيراد والجملة والتجزئة .

٨- خدمات الاتصالات.

وأخيراً فإننا نؤكد بأن جميع أبناء اليمن يساهمون في بناء الوطن ويقولون لجميع المستثمرين أهلاً وسهلاً بكم في اليمن. جنب الله اليمن وشعبها من كل شر ومكروه.

فيما الاسطوانة تقترب من ٣٠٠٠ ريال :

الغاز المنزلي ينتقل إلى تجار السوق السوداء

❑ فيما ارتفعت وتيرة الاستياء الشعبي من استمرار معارض بيع اسطوانات الغاز الرسمية في الإغلاق في معظم أحياء العاصمة صنعاء وباقي محافظات الجمهورية منذ اكثر من ٧ أشهر ، بدا الأمر ميدانيا في السوق اليمنية هذه الأيام وكأن هذه الخدمة قد انتقلت من سلطة الدولة في تقديم وتزويد السوق اليمنية والمواطنين بالاسطوانات عبر الأطر الرسمية إلى تجارة رابحة يسيطر عليها تجار السوق السوداء حيث استلموا زمام هذه الخدمة ويمارسون البيع بالجملة والتجزئة في الشوارع والحارات دون أي رقيب أو حسيب.

وفيما تبدو الأسعار مرشحة للزيادة اذ قفز سعر الاسطوانة من ٢٠٠٠ ريال إلى ما يقارب ٣٠٠٠ ريال امس .قال تجار السوق السوداء انهم يواجهون ضغوطات في الطلب إثر نقص إمدادات السوق القادمة من صافر بمحافظة مارب مما أدى إلى عجزهم عن الوفاء بمتطلبات السوق بصنعاء.

استطلاع /أحمد الطيار

السوق السوداء

أصبح تجار السوق السوداء هم المتحكمون في تجارة بيع اسطوانات الغاز خارج نطاق المعارض الرسمية المعتمدة من شركة الغاز وهؤلاء تجار يمتلكون إمكانيات هائلة في الإمداد والتوزيع و بسبب الأحداث التي مرت بها اليمن خلال العام الماضي تمكنوا من توفير هذه السلعة للناس في الشوارع والحارات لكن بأسعار تفوق السعر الرسمي ٣٠٠٪ الامر الذي جعلهم يستولون على سوق هذه الخدمة من يد الدولة دون مسوغ سوى انهم وفروا هذه السلعة للسوق مخففين الضغط على الجهات الرسمية من الانتقادات والاحتجاجات المتصاعدة على عدم توفر هذه السلعة.

المقر

يقع المقر الرئيس للسوق السوداء في بيع اسطوانات الغاز بشارع خولان في العاصمة صنعاء وهناك تتوفر المئات من الشاحنات محملة بالاسطوانات حيث يستطيع أي مشتر الحصول على الكمية التي يريد لكن سعر أرخص اسطوانة هناك يزيد عن السعر الرسمي والذي لاتزال الجهات المسئولة تكرره في أدبياتها ب٢٠٠ ٪ مما جعل هذه السوق هي المتحكمة ليس في عمليات البيع فقط بل في الإمدادات والتوزيع لجميع أنحاء العاصمة وضواحيها.

قفزة الأسعار

خلال اليومين الماضيين قفز سعر الاسطوانة إلى ٢٨٠٠ ريال في شارع خولان فيما تباع في الاحياء والشوارع الأخرى ب٣٠٠٠ ريال ، وبتقصي الحقيقة حول هذه القفزة والتي تجاوزت ١٠٠٠ ريال قال تجار في شارع خولان أن تقطعات على طريق صافر-صنعاء بمحافظة مارب من جهة ،وفي جبل سمارة من جهة اخرى هي السبب حيث لم تتمكن شاحناتهم المحملة بالاسطوانات من الوصول إلى صنعاء الأمر زاد من حدة الطلب وانخفاض العرض فزادت الأسعار.

التقطعات

مسألة التقطعات في طريق صافر وفي جبل سمارة على طريق تعز صنعاء أكدها لنا مسؤل بمحطة غاز تابعة لشركة مشهورة بصنعاء قائلا :" فعلا هناك تقطعات في طريق صافر حيث يمنع رجال قبليون وصول أي شحنات من الغاز إلى صنعاء سواء كاسطوانات لتجار السوق السوداء أو قاطرات الغاز الخاصة بمحطات تعبئة الغاز التابعة للقطاع الخاص، وهذا أثر بشكل واضح على مستوى الإمدادات حسب رأيه.

أما التقطعات التي تقع في جبل سمارة، فهي حسب وصفه موجهة ضد الشاحنات المحملة بالاسطوانات والتابعة للشركة الحكومية والمتجهة أساسا للمجالس المحلية ،حيث تزود السوق بحوالي ٣٠٪ من احتياجاتها اليومية ،وهذه تأتي من مصافي عدن.

قصة التقطعات في الطرقات لشاحنات الغاز كما يقول الخبراء مفبركة وغرضها الأول والأخير تنافسي إذ فتحت تجارة هذه السلعة وأرباحها الكبيرة شهية العديد من التجار في البلد وهم في الأول والأخير تجار السوق السوداء حيث تمكنوا خلال الأشهر الماضية والى اليوم من جني أرباح كبيرة تبلغ المليارات نظرا للفارق الذي يصل إلى ١٣٠٠ ريال بين سعر الاسطوانة الرسمي وبين ما يبيعونها به في السوق .

ويقول المسئول الذي فضل عدم ذكر اسمه " هذه التقطعات وراءها لعبة واضحة من قبل تجار آخرون يمتلكون محطات تعبئة اسطوانات غاز في محافظة مارب حيث وصل عدد المحطات الخاصة الآن إلى ٤٠ محطة وعندما يرتفع المخزون لديهم يقومون بافتعال أزمة لكي يتمكنوا من تسويق وتصريف مخزونهم من الغاز ولهذا يلجأون إلى قطع الطريق لمدة معينة ما يثير الطلب في السوق وبالتالي ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الطلب من الناس تخوفا من أي أزمة ،فيما الواقع يؤكد أن الكميات المتوفرة من الغاز السائل القابل للتعبئة في الاسطوانات تكفي الاحتياجات اليومية بدون أي قلق .

فشل

فشل المعارض الرسمية بالعاصمة صنعاء في العودة لمزاولة أعمالها ببيع اسطوانات الغاز المنزلي لسكان الحارات بالسعر الرسمي يعني اقتصاديا أن تجارة هذه السلعة لم يتم تقنينها ودخولها سوق المنافسه بشكل رسمي بل يعني انتقالها بطريقة غير شرعية إلى تجار السوق السوداء وهذا في حد ذاته مدعاة للسخرية لأن سيطرتهم عليها يعني الاحتكار من جهة ،وارتفاع الاسعار من جهة أخرى كما يعني أن الحكومة التي تقول أنها تدعم هذه السلعة بمئات الملايين من الدولارات قد تركت تلك الملايين تصل إلى جيوب الفاسدين بالتعاون مع تجار السوق السواء ،حيث أنها لا تصل إلى المواطن بالسعر الرسمي ١٣٠٠ ريال ،والدليل هذه السوق التي لانجد الاسطوانات الا عن طريقها وب٣٠٠٠ ريال.

أزمة

استياء المواطنين من عمليات بيع اسطوانات الغاز في السوق السواء بدأ منذ اكثر من عام عندما اختفت هذه الاسطوانات من المعارض وعندها بدء المواطنون في حكاية البحث عنها بشتى السبل الأمر الذي ولد سوقا سواء رفعت معها سعر الاسطوانة من ١٢٠٠ ريال إلى ٣٥٠٠ ريال عن ذروة الطلب في رمضان والأعياد ،بل وفي أوقات كثيرة كانت غير موجودة أي أن السوق دخل في أزمة عميقة خلفتها شحة المعروض وزيادة الطلب، حيث لم تتمكن أمانة العاصمة من الحصول سوى على ١٠ آلاف اسطوانة في اليوم من احتياجاتها المقدرة بـ٥٩ ألف اسطوانة يوميا في الأيام العادية وهكذا نشأت الأزمة طيلة ٤ اشهر.

الاستياء

استياء المواطنين من عمليات بيع اسطوانات الغاز بواسطة السوق السواء كبير وعميق ذلك أن هذه الآلية الجديدة تركت آثارا سلبية على المواطنين خاصة الفقراء وغيرهم من السكان في الحارات والبعيدين عن الشوارع الرئيسة والأسواق الشعبية، حيث أن معاناة جلب الاسطوانة يتفاقم ويحتاج إلى جهد ووقت لجلبها إما عن طريق الحمل على الأكتاف أو فوق سيارة تاكسي وكلها معاناة يصفها ماهر السوادي بقوله لدينا في الحارة معرض بيع الغاز أغلق أيام بدء الأزمة وحتى الآن لم يفتح والآن عندما نحتاج لتغيير اسطوانة جديدة نذهب مسافات طويلة للحصول عليها من تجار السوق السواء الذين يفضلون البيع في الشوارع الطويلة والأسواق الشعبية ،معاناة ماهر ليست الوحيدة بل إن الجميع يلمسها خاصة ربات المنازل في الحارات والأحياء الشعبية والفقراء بالذات والذين يتحملون سعراً إضافيا وتعبا وجهدا كبيرين فيما تقع هذه المعاناة آخف على من يملكون سيارات يستطيعون الذهاب بها للشراء ولو أن سعر البنزين هو الآخر مرتفع كذلك.

المجالس المحلية

عندما أقرت الجهات الحكومية أن تتولى المجالس المحلية عمليات توزيع وبيع اسطوانات الغاز للمواطنين لم تكن تلك الخطوة موفقة فقد تحول مسئولو المجالس المحلية إلى سماسرة وبدلا من أن يوزعوا للناس احتياجاتهم وبالسعر الرسمي فضلوا أن يبيعوا الحصص لتجار السوق السواء ويكتفوا بتوزيع ٥٠ اسطوانة من الكمية المخصصة لكل حارة والتي لا تقل عن ٢٥٠ اسطوانة في الأسبوع الأمر الذي مكنهم من جني أرباح بالملايين كما يشهد بذلك المواطنون أنفسهم.